أخبار . أخبار . أخبار

٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
للنشر الفوري

تفاؤل كبير بشأن الحد الأدنى للأجور في المنطقة العربية
الحكومات والعمال وأصحاب العمل يتعهدون بالعمل على تحسين الأجور خلال الاجتماع الإقليمي

عمان (أخبار م ع د) – اختتم "الاجتماع الثلاثي الإقليمي حول سياسات الأجور في الدول العربية" المُنعقد في عمان أعماله اليوم الخميس (٢٠ سبتمبر/أيلول) بتعهد من الحكومة والعمال وأصحاب العمل بالسعي والعمل على ضمان عدالة أكبر من حيث الأجور.

لقد شهدت الأجور في المنطقة العربية ركوداً خلال السنوات الأخيرة، مما ساهم في تفاقم الصعوبات الإقتصادية وفي ترسيخ اللامساواة من الناحية الإجتماعية.

في العديد من البلدان، تقع مستويات الحد الأدنى للأجور دون عتبة الفقر، مما ادى الى مطالبة الحكومات التي تفتقر الى السيولة بشكل متزايد بتأمين الرفاه في ظل غياب الحماية الإجتماعية.

خلال الإجتماع، إعترف المشاركون بأهمية تحقيق حدّ أدنى من حماية الدخل من خلال صنع السياسات المستندة إلى الأدلة والبراهين، والحوار الإجتماعي وإصلاح القوانين والتشريعات.

وفي هذا السياق، قال الممثّلون عن الحكومة إنّهم سيعملون من أجل وضع سياسات أجور أكثر سلامة، فيما طالب أصحاب العمل بتحسين المناصرة، والتنسيق الإقليمي وجمع البيانات وإجراء الأبحاث.

من جهة أخرى، شكّل التفاوت في الرواتب بين القطاعين العام والخاص مصدر قلق. وأصدر الممثّلون عن الحكومة بياناً يلتزمون فيه "ببلورة تشريعات العمل حول سياسة الأجور من أجل ردم الهوة بين القطاعين العام والخاص تماشياً مع الإتفاقيات والصكوك الدولية المصادق عليها".

من جهتهم، وضع العمال لائحة بالتوصيات الرامية إلى تعزيز العدالة الإجتماعية والحوار الإجتماعي من خلال تشكيل لجان ثلاثية ومجالس إقتصادية وإجتماعية؛ والإستثمار في الإقتصاد الفعلي وفي القطاعات ذات القيمة المضافة؛ وسدّ الثغرات من حيث التفاوت في الأجور على أساس النوع الإجتماعي؛ وإعتماد سياسات الهجرة المستندة إلى الحقوق؛ وتعزيز قدرات إدارات تفتيش العمل؛ وزيادة الشفافية من خلال نشر البيانات الخاصة بقضايا العمل؛ وإنشاء مرصد عمالي بشأن العمل اللائق في المنطقة العربية. كما دعا العمال الحكومات العربية إلى تصديق وإنفاذ الإتفاقية رقم ١٣١ بشأن تحديد المستويات الدنيا للأجور (١٩٧٠) والإتفاقيتين الأساسيتين رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (١٩٤٨) ورقم ٩٨ حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (١٩٤٩).

شارك في الإجتماع وفود من تونس ولبنان والبحرين واليمن والأردن والكويت والسعودية والأرض الفلسطينية المحتة وعُمان.

***

ارسكو سنتر
شارع جوستنيان - القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١ رياض الصلح ٢١٥٠ - ١١٠٧
بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠ ٧٥٢٤٠٠ ١ ٩٦١+
فاكس: ٠٥ ٧٥٢٤٠٥ ١ ٩٦١+
www.ilo.org/arabstates

- ومنذ العام ١٩١٩، بادرت منظمة العمل الدولية إلى كسب التأييد من أجل "توفير حدّ أدنى مناسب للأجور" بإعتباره شرط مسبق من أجل ضمان السلام الدائم.
- وفي العام ١٩٢٨، إعتمدت منظمة العمل الدولية الإتفاقية رقم ٢٦ حول طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور. وفي العام ١٩٧٠، أتاحت الإتفاقية رقم ١٣١ بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور حماية أكثر شمولية ضدّ "الأجور المتدنية غير القانونية".
- وفي العام ٢٠٠٨، تمّ إصدار إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة الذي يعزّز "سياسات الأجور والمكاسب والساعات وغير ذلك من ظروف وشروط العمل التي تمكّن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم، وتوفير أجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين والمحتاجين إلى مثل هذه الحماية ."
- ويشمل العمال بأجر المستخدمين المدفوعي الأجر، والعمال في الإستخدام الهش، والعمال المؤقتين، والعمال لفترة قصيرة، والعمال الموسميين، والعمال الذين يمكن إنهاء عقود إستخدامهم خلال مهلة قصيرة.

لمزيد من المعلومات حول الاجتماع:
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/what/events/2012/wage_2012/index.htm

للاستفسارات الاعلامية، يُرجى الاتصال بـ :
فرح دخل الله، مسؤولة الاعلام الاقليمي، منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية
هاتف: ١٧٥٢٤٠٠ (٩٦١+) مقسم ٨٠٥ / خليوي ٧١٥٠٥٩٥٨ (٩٦١ +) / البريد الالكتروني:
dakhlallah@ilo.org